

آخر حكمه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكاليف  
 عنه كما في التبيين **قوله** فان الرقية له اهليه في نفسه  
 اسرار هذا الى ان الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة  
 لانه يمكن محتاج كامل الرقي كالر كنه حجر عليه لحق  
 المولي **قوله** ولذا لا يتوقفان على اجازته ولا يتفران  
 بمباشرة لهه شي الضمير باعتبار اطلاق الصبي وطلاق  
 الجوز والافين في الافراد **قوله** بان يعقل العقديان  
 البيع سالب للملك والشرع جالب له قال الزبيدي ويعلم  
 الغني الفاضل من اليسير ويقصد بالعقد تحصيل  
 الربح والزيادة **قوله** لكنه لا يخاطب بالآداب لكن  
 المحجور عليه لا يخاطب بالآداب انما التلوه الا عند  
 القدرة كالمسر لا يطالب بالدين الا اذا اليسر والنام  
 لا يطالب بالآداب الا اذا استيقظ **قوله** لا يحجره  
 بسفه هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يوقف  
 حجره على حجر الفاضي وعند محمد يحجر بسفه صار محجورا  
 وقال في الاشباه والنظائر المحجور عليه بالسفه على قولها  
 الحفي به كالصغير في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق  
 التي اضره **قوله** وهو الذي يعلم الناس الخيل اي الباطلة  
 التي لا تحل كتعليم الامة ادلتين المدة من زوجها  
 او تسقط عنها الزكاة ولا يبالي بما يفعل من تحليل الجرام  
 او تحريم الحلال وفي الخاتمة او يفتي عن جهل **قوله** فاطلته  
 الثاني

الثاني جاز اطلاقه وما صنع المحجور في ماله من بيع  
 او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جازا كذا في  
 الخاتمة الا انه قال بعد قوله فاطلته واجاز ما صنع  
 المحجور انتهى فقد شرط مع اطلاق اجازة منبذعة  
**قوله** فان رهاقا و اقربا بلوغ كانا كالبائع حكما  
 يعني وقد فسر اما به علما بلوغها وليس عليها  
 يمين **كتاب المازون قوله** الاذن لغة الاعلام قال  
 قال الزبيدي ومنه الاذن وهو الاعلام بدخول الوقت  
 انتهى وفي النهاية اما اللفظة فالاذن في الشيء رفع المانع  
 لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة غير محجور عنه من  
 من اذنه في الشيء اذنا انتهى **قوله** وشرع افك الحجر  
 مطلقا يعني فلا يتوقف ولا يتخصص واما حكمه فقال  
 في النهاية هو التفسير الشرعي وهو فك الحجر الثابت  
 بالرق شرعا مما يتناول الاذن لا الاذابة والتوكيل  
 لان حكم الشيء ما يثبت به والثابت بالاذن في التجارة  
 فك الحجر عن التجارة هذا ما ذكره في المبسوط وايضا  
 والذخيرة والمغني وغيرها انتهى **قوله** وهو نوعان  
 احدهما اذن العبد والثاني اذن الصبي والمعنونه  
 وبسبب كره آخر الباب **قوله** فيصرف المبد لنفسه ولا  
 يلزم منه ان يكون مالك لما تصرف فيه لنفسه لانه بجملته  
 مملوك للمولي فاذا اقره ملكه لا تصرف فيه بخلافه

Copyrighted by University